الخاتمة

وفي الأخير نجد أن تولي الجزائر أهمية بالغة لمسألة دخول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،إذ تخص له وزارة قائمة بذاتها تعمل هذه الأخيرة منذ سنوات على وضع خطط و برامج لتطوير تنافسية في النظام الإقتصادي السابق أين لم يحظى هذا القطاع بالأهمية اللازمة. حيث لقيت إهتمام كبيرا من طرف السلطات العمومية (المنظمات الدولية والمحلية)،فضلا عن إهتمام الباحثين الإقتصاديين بها.و لهذا سعت السلطات جاهدة إلى تأهيل الإقتصادي الوطني و الرفع من قدراته التنافسية بحيث إتخذت مجموعة من التدابير المناسبة لمحاولة ضمان مشاركتها، فعند مراجعة القانون المنظم للصفقات العمومية مؤخرا، نجد أن المشرع أراد من خلال هذه القوانين تجاوز العقبات التي تعترض طريق وصول هذه الفئة من المؤسسات إلى الصفقات العمومية .

و قد أخذت كل التدابير المتخذة حول تدعيم السير التنافسي للصفقات العمومية منذ الإعلان عنها إلى غاية المنح النهائي لها، و كذلك تقديم التسهيلات اللازمة لتأهيل هذه المؤسسات لنيلها.

و قد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج و إقتراحات التالية:

- فمن خلال تحليلنا لمجموعة من التعاريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بعض دول العالم، نستنتج عدم وجود تعريف يعطي صورة واضحة لهذا النوع من المؤسسات، فالفرق شاسع بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول النامية و أخرى في دولة متقدمة.
- رغم الجهود المبذولة في إعتماد برامج التأهيل لرفع قدرتها التنافسية تبقى حصيلة تجسيدها ضعيفة جدا فحوالي 90% من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لم تستفيد من البرامج لعدم إستيفائها للشروط الضرورية للإستفادة من مزايا البرامج.
- التزايد الواضح في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال العشرية الأخيرة، تلعب دورا فعالا في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، خاصة في مجال التشغيل، لاسيما في ظل تقلص دور الحكومة الفعال في التوظيف، و منه يمكن إعتبارها المدخل الأساسي في الوقت الراهن للحد من البطالة في الجزائر .
- عدم إعتماد المؤسسات الكبرى على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمؤسسات مكملة لأنشطاتها.

- فشل الهيئات المكلفة بضبط و محاربة كل أشكال الممارسات المنافية للمنافسة الحرة والشفافية، بحيث لا تخلو الجرائد اليومية من نشر المقالات عن تفاقم ظواهر الرشوة وإستغلال النفوذ.

- إن الآليات التعاقدية الكلاسيكية التي كانت تتضمنها الصفقات العمومية من سنة 1967 إلى غاية يومنا هذا كالتحصيص، و التعامل الثانوي، التجمعات لم تكن الحلة الجديدة لها في مستوى تطلعات وآفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ذلك أن التحيين كان إستجابة لمقتضيات المنافسة الحرة دون الأخذ بعين الإعتبار خصوصياتها في جانب التأهيل إضافة إلى تعقيد شروط اللجوء إليها، رغم أنها قائمة على النظام التعاوني و الشراكة.

- أما التسهيلات التي جاءت في صورة حقوق أفضلية فقد سجلت عليها العديد من النقائص والإختلالات التي تعكس عدم جدية المشرع في إقرارها .

- الأحكام المنظمة للصفقات المحجوزة يعتريها الكثير من الغموض بحيث جاءت صياغتها عامة وغير دقيقة إذ أكثر المشرع في إحاطتها بشروط يصعب تحديد معانيها خاصة شرط" عدم وجود الإستحالة المبررة" التي تترك للمصالح المتعاقدة في إستعمالها ذريعة تحول دون تطبيق هذه الإمتيازات فعليا.

- إن تحليل النصوص المكرسة لهذه الحقوق أن معظمها إجراءات لحماية الإنتاج الوطني بالدرجة الأولى و يستوفي فيها أن تكون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أو الكبرى الوطنية الحائزة على الصفقة،و بالتالي لم يفرد لها أي بند يمنحها أولوية على المؤسسات الكبرى الوطنية سوى بمقتضى المادة التي تنظم الصفقات المحجوزة المادة 55 مكرر1.

و من هنا يمكننا إقتراح عدة إقتراحات لتسهيل بلوغ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للصفقات العمومية كما يلي:

- الأخذ بمبدأ المنافسة و تكثيف وسائل محاربة الفساد في الصفقات العمومية.

- يجب تفعيل دور الهيئات الإدارية المستقلة و السهر على ضمان إحترام الإجراءات الكفيلة بالتصدي لكل مظاهر المساس بهاتين الضمانتين هما: مجلس المنافسة و الهيئة الوطنية لمحاربة الفساد.

- توفير مناطق صناعية على كامل التراب الوطني ، و ذلك لتوفير مناصب شغل لشباب.

- التنسيق مع الجامعات نحو إعداد الدراسات الموجهة نحو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تشجيع الطلبة لإعداد الرسائل الجامعية حول هذا البحث.

- تقديم تسهيلات مالية خاصة للمؤسسات الإقتصادية التي تحقق معدلات نمو معتبرة.

- تفعيل دور البنوك والمؤسسات المالية التابعة للقطاع الخاص في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالتخفيف من العراقيل التشريعية التي تحد من نشاطها .

- العمل على نشر المعايير و المواصفات القياسية العالمية بصورة دورية و مستمرة و حث المؤسسات على إحترامها.

- يجب أن يكون التفكير في تحسين و رفع مستوى أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعد تحسين و تهيئة المناخ القانوني ليسمح بتنظيم جميع المعاملات المالية بما يضمن المرونة في تحقيق مختلف عمليات النمو المناسبة لها لأن غياب ذلك يؤدي إلى ضياع الجهود.

- ضرورة القيام بدورات تكوينية لصاح مديري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال إدارة الجودة و إدارة البيئة بهدف تحسيسهم بأهميتها و الفوائد التي تعود بها على مؤسساتهم و ذلك للإستفادة من تقنيات التسيير لرفع كفاءة العنصر البشري في إنجاح المشاريع و التمكن من إستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة.

- إصدار النصوص التنظيمية المبينة لتفاصيل و طرق تطبيق المواد القانونية الخاصة بحقوق الأفضلية الوطنية لإزالة الغموض عناه و التسريع في تجسيدها عمليا.

- تفعيل دور التحصيص في النهوض بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال جعل اللجوء إليه قاعدة عامة على غرار التشريعات المقارنة.

- توفير حظوظ قوية و إمكانات هائلة لتفادي إستبعاد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من المشاركة بذريعة ضعف المؤهلات و لهذا يجب أن تؤخذ في الحسبان مؤهلات الأعضاء المجملة و ليس الفردية.

- إقامة معارض دورية داخلية و خارجية خاصة بمنتجات هذه المؤسسات من أجل مساعدتها في الحصول على التكنولوجيا المتطورة.

- إعداد برنامج تأهيل أمثل و فعال ينشد الإحتياجات الفعلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و السهر على تنفيذه.

- تسهيل إقامة علاقات التعاون بين مختلف المتعاملين الإقتصاديين و السلطات العمومية و الشبكات العالمية من نفس النوع مؤلفة بذلك عاملا مهما لإندماج الإقتصاد الوطني في الإقتصاد العالمي .